Al-rafidain of Law (ARL)

www.alaw.mosuljournals.com

The Effect of Electronic Management in Developing the Public Facilities

Namir Idris Bello[1]
Nineveh Health Department
mnmyr4444@gmail.com

Nectal Ibrahim Abdel Rahman[2]
College of Law/ University of Mosul
naktalaltaee@uomosul.edu.iq

Article information

Article history
Received 11 April, 2021
Revisit 9 May, 2021
Accepted 6 June, 2021
Available Online 1 June, 2024

Keywords:
- Electronic administration
- public utility development
- Iraqi law
- Egyptian law
- French law

Correspondence:
Namir Idris Bello
mnmyr4444@gmail.com

Abstract

Implementing a management system utilizing electronic means and modern technologies is seen as a response to the public interest, necessitating the advancement of public services and their augmentation with electronic devices to keep pace with technological advancements. Every administrative entity has the prerogative to leverage modern technologies, such as electronic management systems, to enhance operational efficiency and meet the evolving needs of the public.

Doi: 10.33899/alaw.2021.129929.1143
© Authors, 2024, College of Law, University of Mosul This is an open access articl under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

أثر الإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة
-دراسة مقارنة-

نمير ادريس بلو
دائرة صحة نينوى

نكتل إبراهيم عبدالرحمن
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ١١ نيسان ٢٠٢١
التعديلات ٩ أيار ٢٠٢١
القبول ٦ حزيران ٢٠٢١

الكلمات المفتاحية

- الإدارة الالكترونية
- تطوير المرفق العام
- القانون العراقي
- القانون المصري
- القانون الفرنسي

المستخلص

ان من حق الجهة الإدارية الاستفادة من التقنيات الحديثة المتمثلة بالإدارة الالكترونية اثناء تقديم خدمات المرفق العام بما تتميز به من سرعة في الانجاز وبتكاليف أقل ودقة عالية واستمرارية في تقديم الخدمات وعليه فان الانتقال من نظام الإدارة التقليدي الى استخدام الوسائل الالكترونية والتقنيات الحديثة يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة ودعمها بالأجهزة الالكترونية وتأهيل موظفيها كونها تجسد التطبيق العملي لمواكبة المرافق العامة للتطورات ويعد حقاً ثابتاً للإدارة دون الحاجة الى النص عليه بصرف النظر عن طريقة الإدارة مباشرة ام غير مباشرة.

المقدمة

مما لاشك فيه ان التحول من نظام الإدارة التقليدية الى نظام الإدارة الالكترونية يعد استجابة للمصلحة العامة التي بدورها تقتضي تطوير المرافق العامة وتدعيمها بالأجهزة والتقنيات الحديثة فالإدارة الالكترونية ما هي الا التطبيق العملي لمبدأ مواكبة المرافق العامة للمستجدات باعتبار ان المرفق العام ما هو الا نشاط يمارس من اجل تلبية متطلبات الافراد وعليه فان الوسائل الالكترونية الحديثة تفرض على الافراد والادارات مواكبة علوم العصر وتقنياته حيث لم يعد مقبولاً لمن يريد ان يحظى بمكانة مرموقة في العالم ان يتخلف عن ركب المعرفة التكنولوجية وهذا الأمر يبين أثر الإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز أثر الإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة وتحسين قدرات الإدارة في استيعاب التطورات أثناء تقديم الخدمات المرفقية وبسبب جدية هذا الموضوع وقلة الدراسات والابحاث حوله الأمر الذي سوف يفتح أمام الباحثين مزيداً من الجهود والتعمق أكثر في هذا الموضوع تحقيقاً للمصلحة العامة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مدى استفادة السلطات الإدارية من التقنيات الحديثة المتمثلة بالإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة أثناء تقديم الخدمات استجابة للمصلحة العامة وتجسيداً للتطبيق العملي لمواكبة المرافق العامة للتطورات.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من المزايا العديدة التي توفرها الإدارة الالكترونية التي تساهم في تطوير وتحسين الخدمات العامة المقدمة من قبل المرافق العامة للأفراد.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث في الى أي مدى سوف تساهم الإدارة الالكترونية في تطوير شامل لكافة النشاطات والاجراءات والمعاملات الإدارية وتبسيطها.

نطاق البحث:

ان مبدأ تطوير المرافق العامة يسري على كل المرافق لذا فسوف يقتصر البحث في تطوير المرافق العامة دون البحث في باقي المبادئ الأخرى.

منهجية البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج المقارن مع فرنسا ومصر كون فرنسا تعد منبع النظام الإداري والقضائي ولان مصر صاحبة تجربة طويلة في إدارة المشاريع العامة وكون كلٍ من فرنسا ومصر والعراق يشتركون في خاصية ازدواج القضاء ويعد أفضل الحلول للمشكلات التي تطرحها الدراسة.

هيكلية البحث:

بناءً على ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث الى مبحثين ضمن (المبحث الأول) سيتم تناول مفهوم الإدارة الالكترونية وضمن (المبحث الثاني) سنتناول أثر تطبيق الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية

تعد الإدارة الالكترونية اسلوباً جديداً ومتطوراً وهي ثورة تقنية معلوماتية نشأت كتصور لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات ومن اجل البحث في مفهوم الإدارة الالكترونية سوف نتناول من خلاله تعريف الإدارة الالكترونية ضمن (المطلب الأول) وبيان عناصر الإدارة الالكترونية ضمن (المطلب الثاني) وأهداف وفلسفة الإدارة الالكترونية ضمن (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية

يشير مفهوم الإدارة الالكترونية الى منهجية جديدة من الاستيعاب الشامل للتقنيات الحديثة أثناء تقديم الخدمات للأفراد ويعد هذا المصطلح من المفاهيم التي قدمت لها العديد من التعريفات.

الفرع الأول

تعريف الإدارة الالكترونية لغةً

لقد وردت عدة تعريفات في معاجم اللغة إذ جاء تعريفها في المعجم العربي (هي تنفيذ وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات ذات الجودة التي تلبي احتياجات العمل وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات) [١].

وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى (**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**) [٢]، فالإتقان والتقنية كلمة عربية تعني الاجادة والدقة ونحوهما[٣].

الفرع الثاني

تعريف الإدارة الالكترونية اصطلاحاً

اختلف رأي الفقهاء حول تحديد مفهوم الإدارة الالكترونية ويعود ذلك الى الاختلاف في فهم كل فقهه فيرى جانب من الفقهاء في فرنسا ان الإدارة الالكترونية يراد بها استخدام الوسائل الالكترونية لتطوير المجتمع من خلال الاستفادة من منظومة وشبكات الانترنت وباقي التقنيات اثناء تقديم الخدمات للأفراد[٤]، وجانب اخر من الفقهاء في مصر يرى بان الإدارة الالكترونية هي مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(١) المعجم العربي الكبير، سليمان بن احمد الطبراني، الطبعة الأولى، (مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع، القاهرة| ٢٠٠٦)، ص٢١..

(٢) القرآن الكريم سورة النحل، آية ٨٨.

(٣) د. داؤد عبد الرزاق الباز، الإدارة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، (كلية الحقوق جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي| سنة ٢٠٠٤)، ص٣٥٣.

(٤) الدكتورة أمل لطفي حسن جاب الله، اثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، (دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الازاريطة، الإسكندرية| ٢٠١٣)، ص٣٢.

للوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية اثناء تقديم الخدمات المرفقية للأفراد[١]، والبعض عرفها بانها تبادل للمعلومات وتقديم للخدمات في اطار من التفاعل بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة[٢]، اما بالنسبة للعراق فان مصطلح الإدارة الالكترونية يراد به تحويل المعلومات الحكومية من ورقية الى معاملات الكترونية باستخدام آلية التقنيات الحديثة بين مؤسساتها من اجل الاستمرار في توفير الخدمات العامة بتكاليف ووقت أقل[٣].

نستنتج من ذلك ان مصطلح الإدارة الالكترونية يراد به ليس ممارسة الحكم بطريقة الكترونية وانما إدارة المرافق العامة باستخدام وسائل الكترونية وتقنيات حديثة اثناء تقديم الخدمات الأساسية للأفراد.

المطلب الثاني

عناصر الإدارة الالكترونية

ان الإدارة الالكترونية لا يمكن ان تخرج عن هذا المفهوم من دون وجود عناصر أساسية على أساس ان الانتقال من نظام الإدارة التقليدية في تقديم الخدمات الى نظام الإدارة الالكترونية يتطلب وجود هذه العناصر وعليه سنقسم هذا المطلب الى (ثلاث فروع).

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، (دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، الإسكندرية| ٢٠١٣)، ص٣٤.

(٢) د. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص٣٥.

(٣) أ.د عباس زبون العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، بحث منشور في (مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد الأول| ٢٠١٢)، ص٦.

الفرع الأول

العنصر القانوني

يعد العنصر القانوني من الأمور المهمة للتحول الى نظام الإدارة الالكترونية فالتشريعات والقوانين التقليدية النافذة لا تصلح لتطبيقها على هذا النوع[١]، لكون التعامل الالكتروني يرتبط بجوانب قانونية عديدة كالخصوصية والسرية والأمن المعلوماتي بكون التعامل التقليدي في غنى عنها اذا لم تقم التشريعات بتنظيمها[٢]، ويرى جانب من الفقهاء انه في سبيل تطوير التشريعات الخاصة بالإدارة الالكترونية يجب اضفاء الشرعية القانونية للأعمال الالكترونية وتحديد ما هو مباح وما هو محرم والعقوبات المفروضة على الاعتداء على هذه الشرعية[٣].

الفرع الثاني

العنصر التقني

من اجل تحقيق الإدارة الالكترونية اهدافها المنشودة يتطلب الأمر توفير البنية التقنية الملائمة من أجهزة ومعدات وبرامج كي تستجيب للتطوير والتغيير المنشود في تقديم الخدمات بشكل الكتروني[٤]، فشبكة الانترنت تعد الآلية الأساسية لتطبيق نظام الإدارة

(١) دعاء أنور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، (جامعة النهرين| ٢٠١٣)، ص٢٨.

(٢) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية| ٢٠٠٤)، ص١٨٣.

(٣) دعاء أنور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، مصدر سابق، ص٣٠.

(٤) الهام محمد بيرام، متطلبات الإدارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في اقليم كوردستان العراق، حكومة اقليم كوردستان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهيئة الكردستانية للدراسات الاستراتيجية|٢٠١٥|، ص١١.

الالكترونية من خلال النظم المؤتمتة وحوسبة العمل الإداري والتدفق الإداري للبيانات بطريقة آلية[١].

الفرع الثالث

العنصر البشري

يمثل العنصر البشري مدخلاً أساسياً لا غنى عنه في الإدارة الالكترونية ولذا يجب التركيز عليه باعتباره العنصر المحرك[٢]، ولاشك ان هذه الإدارة تعتمد على مدى تقدم التدريب وبناء القدرات وكلما ازداد عدد الأفراد المتدربين على أجهزة الكومبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات كلما اختصرت المدى لتطبيق هذه الإدارة الحديثة[٣]، الحديثة[٣]، فالموظف في ظل هذه الإدارة سيشغل تخصصات عديدة ودقيقة فهناك فئة مشغلي الحاسب الآلي الذين يختصون بإدخال البيانات الخاصة للمتعاملين مع الإدارة الالكترونية الى الحاسب الآلي[٤]، وفئة المبرمجين وموظفي الشبكات الذين يختصون بصيانة

---

(١) يراد بالأتمتة كل شيء يعمل ذاتياً بدون اي تدخل بشري مثل أتمتة الأعمال الإدارية والصناعية. فاضل فائق علي، دور الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار الإداري وإدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية| ٢٠١٦)، ص٢٧–٢٨.

(٢) ساسي مريم، الإدارة الالكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة اكلي محند اولحاج، الجزائر| ٢٠١٦|، ص٥٩.

(٣) فاضل فائق علي، دور الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار الإداري وإدارة المرافق العامة، مصدر سابق، ص٢٩.

(٤) د. حنان القيسي، الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة، بحث منشور، مجلة الحقوق – كلية القانون، جامعة المستنصرية، المجلد ٤/ العدد ١٦| لسنة ٢٠١٢|.

شبكات الحاب الآلي[١]، وهذا كله يتطلب إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري حتى يتمكن من إدارة المشروع بشكل فعال[٢].

المطلب الثالث

أهداف وفلسفة الإدارة الالكترونية

تهدف الإدارة الالكترونية الى تحقيق العديد من المقاصد التي تصب في إطار تحقيق الهدف العام من وجود الأجهزة الإدارية وهو تأدية الخدمات اللازمة لتحقيق احتياجات المواطنين والدولة في وقت واحد وعليه سوف يتم تناول أهداف الإدارة الالكترونية ضمن (الفرع الأول) وبيان فلسفة الإدارة الالكترونية ضمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهداف الإدارة الالكترونية

ان تحقيق عوامل النجاح في أي مؤسسة يكون في بداية المشروع فالأهداف تعد الثمرة التي يجنيها المتعاملون معها ويجب ان يكون واضحاً ان الهدف من تطبيق الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية يتمثل بـ: –

أولاً: تقديم الخدمات الى المواطنين بصورة مرضية وعلى مدار الساعة وطيلة ايام الاسبوع[٣].

ثانياً: تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز اجراءات العمل وبتكلفة أقل.

ثالثاً: تحقيق تواصل وارتباط اكبر بين الإدارة والمواطن مما يساهم في تقديم خدمات أفضل[١].

(١) دعاء أنور سعيد الطائي، التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، مصدر سابق، ص٣٧.

(٢) د. عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الالكترونية، (دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، الإسكندرية| ٢٠١٢)، ص١٤٢.

(٣) فاضل فائق علي، دور الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار الإداري وإدارة المرافق العامة، مصدر سابق، ص٢١.

رابعاً: استخدام البريد الالكتروني بدلاً من الصادر والوارد.

خامساً: خلق الفاعلية في الإدارة وتحسين مستوى العمليات الإدارية باستعمال التقنيات الحديثة[٢].

كما تهدف الإدارة الالكترونية الى الاستفادة من المميزات والخصائص التي تتمتع بها من السرعة والدقة في انجاز المعاملات وتقليص الوقت في الحصول على الخدمات[٣] وان تحقيق هذه الأهداف يجب ان يتم على ثلاثة مراحل:–

المرحلة الأولى: تحديد الخدمة التي تهم عدداً كبيراً من المستفيدين بإطلاقها الكترونياً.

المرحلة الثانية: تختص بإطلاق الخدمات بشكل الكتروني.

المرحلة الثالثة: تختص في تحديد النفقات والايرادات المتعلقة بالخدمة الالكترونية[٤].

الفرع الثاني

فلسفة الإدارة الالكترونية

تكمن الفلسفة الرئيسية للإدارة الالكترونية في نظرتها الى الإدارة كمصدر للخدمات والمواطن او الشركات ممن يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات[٥] كون الإدارة الالكترونية

---

(١) غمام سهام، الإدارة الالكترونية، دراسة تجربة الإدارة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق، جامعة الجزائر، اكلي محند – البويرة|٢٠١٦)، ص٢٧.

(٢) عزوز محمد الطيب، تأثير الإدارة الالكترونية على أداء وتحسين المرفق العام، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر| ٢٠١٦)، ص١٧.

(٣) سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، الطبعة الأولى| ٢٠١١|، ص٣٠.

(٤) د. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص٣٨–٣٩.

(٥) الدكتورة أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الادارة القانونية، مصدر سابق، ص٣٧.

لا تركز على الاجراءات كما في ظل الإدارة التقليدية بل تركز على الأهداف والنتائج ولعل استخدام الوسائل الالكترونية والتقنيات الحديثة يمثل الفارق الرئيسي بينهما وبفعل هذه التقنيات التي بدأت تفرض نفسها على الدراسات القانونية وفلسفة القانون[١]، وبناء على ما تقدم فان الإدارة الالكترونية هي ليست بديلاً عن الإدارة التقليدية بل هي تطوير في الأهداف والوسائل التي تستخدمها.

المبحث الثاني

أثر تطبيق الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام

اذا كانت الغاية من انشاء المرفق العام هي تقديم الخدمة للأفراد فان هذه الخدمة تقتضي ان تتابع الإدارة تحديث المرافق العامة وتطويرها بما يواكب التقنيات الحديثة وليس للمنتفعين بالمرفق العام الادعاء بأي حق مكتسب من النظام الذي تم تعديله[٢]، فلو غيرت الإدارة طريقة إدارة المرافق العامة من إدارة المؤسسة العامة الى الإدارة المباشرة فانه يخضع المنتفعون لهذا التغير وليس لهم الاحتجاج به وهذا ما جرى عليه العمل في العراق بعد الغاء المؤسسات العامة[٣]، وبناءً على ذلك سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب.

سنتناول أهمية تطوير المرفق العام ضمن (المطلب الأول) والأساس الذي يقوم عليه مبدأ تطوير المرفق العام والقيود التي ترد عليه ضمن (المطلب الثاني) والاثر المترتب على تطبيق الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام ضمن (المطلب الثالث).

(١) د. داؤد عبد الرزاق الباز، الادارة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، مصدر سابق، ص٦٧.

(٢) د. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الإداري، جامعة الموصل، مطبعة ابن الاثير| ٢٠٠٩|، ص١٩٩.

(٣) د. علي محمد بدير، عصام البرزنجي، مبادئ واحكام القانون الإداري، (مكتبة السنهوري، بغداد| ٢٠١٥)، ص٢٦٢.

المطلب الأول

مفهوم تطوير المرفق العام

مما تجدر الإشارة إليه ان الهدف من انشاء المرافق العامة هو لأجل اشباع الحاجات الجوهرية للأفراد ولما كانت هذه الحاجات العامة دائمة ومتطورة استناداً الى مرونة القانون الإداري بشكل عام والمرفق العام بشكل خاص الأمر الذي يقتضي تطوير المرفق العام بما يواكب الظروف المستجدة وتحقيق المصلحة العامة[١]، وعليه سوف نبين خلال هذا هذا المطلب أهمية تطوير المرفق العام ضمن (الفرع الأول) وبيان فلسفة مبدأ تطوير المرفق العام ضمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهمية مبدأ تطوير المرفق العام

من المعلوم ان لجهة الإدارة ان تتدخل في أي وقت لتعديل او تغيير القواعد التي تحكم المرافق العامة بما يتفق مع المصلحة العامة على أفضل وجه والتجاوب مع تقنيات الإدارة الحديثة ومواكبة روح العصر على نحو يسمح بأداء الخدمات بيسر وسهولة وكفاءة[٢]، ومن هذا المنطلق تعتبر الإدارة الالكترونية نقلة نوعية في تاريخ الإدارة بشكل عام لاعتمادها على التقنيات والتكنولوجيا في تطبيقات الأعمال الإدارية المختلفة[٣]، من خلال السماح

(١) د. عبد السلام هابس السويفان، ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية، مصدر سابق، ص٢١٢.

(٢) حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة| ٢٠٠٧)، ص٧٦.

(٣) د. طلال بن عبدالله حسين الشريف، الحكومة الالكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية، (القاهرة| سنة ٢٠١١)، ص٨١.

للإدارة بتغير إدارة المرفق العام من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية بصرف النظر عن طريقة الإدارة المتبعة سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة[١].

الفرع الثاني

فلسفة تطوير المرفق العام

تظهر فلسفة هذا المبدأ من خلال ان الوسائل والتقنيات الحديثة باتت تفرض نفسها على الإدارة والافراد لمواكبة علوم العصر وتقنياته[٢]، ولما كان القانون الإداري الذي يحكم نشاط الإدارة من سماته المرونة والتطوير فقواعده ذات ديناميكية دائمة تسمح لاستيعاب المستجدات الحديثة بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة[٣].

المطلب الثاني

الأساس الذي يقوم عليه مبدأ تطوير المرفق العام والقيود التي ترد عليه

اذا كانت الإدارة تملك سلطة تقديرية واسعة في تنظيم المرفق العام وفي اختيار طريقة إدارته وكيفية تعامله مع المنتفعين من خدماته على ضوء طبيعة الخدمة التي يؤديها المرفق[٤]، ومن خلال ذلك سوف نبين الأساس الذي يقوم عليه مبدأ تطوير المرفق العام ضمن (الفرع الأول) والقيود التي ترد عليه ضمن (الفرع الثاني).

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص٩٧.

(٢) ربيع نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الالكترونية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة الجزائر، مولود معمري| ٢٠١٩)، ص٦٨.

(٣) فاضل فائق علي، دور الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار الإداري وإدارة المرافق العامة، مصدر سابق، ص٩٠.

(٤) د. عبد السلام هابس، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الالكترونية، مصدر سابق، ص٢١٤.

الفرع الأول

الأساس الذي يقوم عليه مبدأ تطوير المرفق العام

اذا كان فقه القانون الإداري في فرنسا ومصر والعراق قد رجّح قابلية المرفق العام للتطوير الى اعتبارات (المصلحة العامة) التي تعد الأساس الجوهري والتي من اجل اشباعها وتحقيقها وجد المرفق العام وفرضته الظروف المتغيرة فقد استقر القضاء على ان (المبادئ العامة للقانون) تعد أساساً آخر لهذا المبدأ يكتسب القوة الالزامية بالرغم من انها لم تقرر بنص دستوري او قانوني وانما انشأها القضاء بما له من سلطة انشاء مبادئ ونظريات القانون الإداري[١].

حيث تم استخلاص هذه المبادئ من واقع الحقائق الطبيعية والفعلية وعليه تكون هذه الحقائق هي المصدر الأصلي للمبدأ بينما المصدر الرسمي هو القضاء الإداري[٢].

الفرع الثاني

القيود التي ترد على مبدأ تطوير المرفق العام

ان سلطة الإدارة في تغيير وتعديل المرفق العام ليست مطلقة وإنما يرد عليها بعض القيود التي تتمثل:–

أولاً: ان قرار التعديل او التغيير يجب ان لا يكون له أثر الا بالنسبة للمستقبل وبناء على هذا فان قرار تعديل تعرفة الرسوم لاستهلاك الكهرباء مثلاً لا يشمل الا الخدمات التي تمت بعد نفاذ القرار[٣].

ثانياً: يجب ان تتوخى الإدارة من التعديل او التطوير تحقيق المصلحة العامة وبناء على ذلك فان قرارات التعديل يجب ان تخضع لرقابة القضاء وهذا الأمر بديهي والا كان

(١) د. حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط١| ٢٠١٤|، ص٥٥.

(٢) د. حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير، مصدر سابق، ص٧٤.

(٣) ستار جبار البدري، العقود الإدارية الحديثة ودورها في تنظيم المرافق العامة، مكتبة زين الحقوقية، لبنان، بيروت، ط١، عمان| ٢٠١٨|، ص٥٦.

مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة[١]، الذي تظهر اهميته من ناحيتين: القانونية والعملية فمن الناحية القانونية يبين مدى اتساع نطاق الرقابة القضائية وامتدادها الى الكشف عن نوايا الإدارة المصدرة لقرار التعديل ومن الناحية العملية تكمن في الغاء قرارات الإدارة المشوبة بهذا العيب[٢].

المطلب الثالث

الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام

ان الانتقال من نظام الإدارة التقليدية في تقديم الخدمات الى الإدارة الالكترونية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة ودعمها بالأجهزة الالكترونية ويجسد التطبيق العملي لمبدأ مواكبة المرافق العامة للتطورات ويعد بمثابة حق ثابت للإدارة دون الحاجة الى النص عليه.. وبناءً على ذلك سوف يتم خلال هذا المطلب بيان أهم الآثار التي تترتب على تطبيق هذا المبدأ من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول

مرونة المرفق العام

ان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمات يؤكد يقيناً على مرونة المرفق العام ومسايرته للمتغيرات ومدى قابليته للتغيير المستمر بما يخدم الصالح العام بصرف النظر عن طريقة إدارته[٣].

---

(١) ينظر: داؤد عبد الرزاق الباز، الادارة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٢) ينظر: د. حسن علي البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير، مصدر سابق، ص٨٧-٨٨.

(٣) ينظر: فاضل فائق علي، دور الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار الإداري وإدارة المرافق العامة، مصدر سابق، ص١٢١؛ وينظر: حكم المحكمة الإدارية العليا في مصر| في الطعن رقم ٧٤٠٢| لسنة ٢٠٠٣| (ان تطور نظام الخدمة التي يؤديها المرفق العام هو من أجل مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي ومن خلال اتباع الوسائل القانونية عند اجراء التعديلات).

الفرع الثاني

يعد حقاً ثابتاً للإدارة

حيث يخول هذا المبدأ السلطة الإدارية الحق في تعديل نظام المرفق العام في أي وقت دون ان يكون للأفراد حق الاعتراض على هذا التعديل استناداً الى مقتضيات المصلحة العامة التي تقتضي تطور المرافق العامة ومواكبة المستجدات والتغيرات(١).

الفرع الثالث

ان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية يعد تجسيداً حياً وتطبيقاً مواكباً لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل في أي وقت وفي كل حين وهو ما يعد احد المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام(٢).

الخاتمة

بعد ان انتهينا من دراسة (أثر الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام) مبتدئين بمفهوم الإدارة الالكترونية ومنتهين بالآثار المترتبة في تطوير المرفق العام فقد توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات:–

أولاً: النتائج:

١. ان مفهوم الإدارة الالكترونية ما زال نظاماً جديداً ويستحق مزيداً من الدراسات ويثير التساؤلات ومن المفيد كثيراً للنجاح في تطبيق هذا النظام جمع اكبر قدر من المعلومات عن تجارب الدول كفرنسا ومصر.

٢. ان الإدارة الالكترونية تقوم على عناصر أساسية لا يمكن تجاهلها عند تطبيقها كالعنصر القانوني والتقني والبشري كون احدهما مكملاً للآخر.

---

(١) ينظر: ستار جبار البدري، العقود الإدارية الحديثة ودورها في تنظيم المرافق العامة، مصدر سابق، ص٥٧.

(٢) د. هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة| ٢٠٠٤|، ص١١٥.

٣. ان الإدارة الالكترونية ما هي الا التطبيق العملي لمبدأ مواكبة المرافق العامة للمستجدات باعتبار ان المرفق العام ما هو الا نشاط يمارس من اجل تلبية متطلبات الأفراد من اجل تحقيق المصلحة العامة فما فائدة العلم بموضوع الإدارة الالكترونية اذا لم يستثمر في التطبيق العملي وتستفيد منه كافة شرائح المتعاملين مع خدمات المرفق العام.

ثانياً: التوصيات:

١. نوصي السلطات التنفيذية والادارية في العراق في البدء بتطبيق نظام الإدارة الالكترونية اثناء تقديم الخدمات المرفقية كونها انسب الحقول لزراعة هذا النظام الجديد وخصوصاً في ظل ما يمر به العالم من تفشي جائحة كورونا بشكل عام والعراق بشكل خاص.

٢. نشر ثقافة التعامل الالكتروني والتقنيات الحديثة ما بين الجهات الإدارية مقدمة الخدمة والمواطن طالب الخدمة والتشجيع على التعامل مع النظام الجديد من خلال التقليل من الرسوم المفروضة على الخدمات.

٣. ونوصي المشرع العراقي بإصدار التشريعات الخاصة بنظام الإدارة الالكترونية ولاسيما ان هناك قانوناً شرع ينظم التوقيع الالكتروني للتصرفات القانونية التي تجريها الإدارة رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ولكن لم يجرِ تطبيقه لحد كتابة هذا البحث.

The Authors declare That there is no conflict of interest

References:

The Holly Quran

Lexicons: Lexicon of Lisan Al-Arab by Ibn Manzur

First: legal books

1. Hejazy A, The Legal System for the Protection of Electronic Government, (Dar Al-Fikr Al-Jamiee| 2004).

2. Al-Swaifan. A, Security Unility Administration by Electronic Means, (New University Center | 2012).
3. Badir A& Al-Barzanji E, Principles and Provisions of Administrative Law, (Al-Sanhouri Library|2015).
4. Jaballah A, The Impact of Electronic Means on the Legitimacy of the Actions of the Legal Management, (Dar Al-Fikr Al-Jamiee for Publishing and Distribution, Azarita | 2013).
5. Al-Baz D, Electronic Administration and Its Impact on the Legal System of the Public Utility and the Work of Its Employees, (College of Law, Kuwait University, Arab Publishing Council| 2004).
6. Matar E, Electronic Government between Theory and Practice, (New University Center, Azarita | 2013).
7. Al-Banan H, The Principle of Changing and Development of Public Utilities Rules, a Comparative Study (National Center for Legal Issues | 2014).
8. Okasha. H, Electronic Management of Public Utilities, a comparative study(Arab Renaissance House for Publishing and Distribution |2004).
9. Alawi M, Mediator in Administrative Law, (2009).
10. Al-Sharif T, Electronic Government, The Twenty-first Century Revolution in the Development of Public

Administration, (Arab Foundation for Scientific Investments | 2011).

11. Bayram E, Electronic Administration Requirements and Their Applicability in Kurdistan Region, (Ministry of Higher Education and Scientific Research in Kurdistan Region| 2015).
12. Al-Badri S, Administrative Contracts and their Role in Organizing Public Utilities, (Zain Law Library, 1st ed, 2018).
13. Al-Muhtadi S, Electronic Government Technology, (Osama House for Publishing and Distribution | 2011).

Second: University Theses and Dissertations

1. Azzouz Mohamed El-Tayeb, The Impact of Electronic Management on Performance and Improvement of Public Utility, Master Thesis, (College of Law and Political Science, Algeria, University of Djelfa| 2016).
2. Al-Taie D, Technological Development and the Establishment of Electronic Government and Its Impact on Public Utilities, Master Thesis, (College of Law, Al-Nahrain University| 2013).
3. Ali F, The Role of Electronic Administration in Administrative Decision-making and Management of Public Utilities, A Comparative Study, Master Thesis,

(College of Law and Politics, Sulaymaniyah University| 2016).

4. Ghamam S, Electronic Management, a study of the experience of electronic management in the United States of America and the United Arab Emirates, Master Thesis (College of Law, University of Algeria, Akli Mohand – Bouira| 2016).
5. Mokhtar H, The Impact of Electronic Administration on Public Utility Management, Master Thesis, College of Political Science and International Relations, (University of Algiers Ben Youssef bin Khadda| 2007).
6. Rabi' N, Administrative Activity of Electronic Government, Ph.D Thesis (College of Law and Political Science, University of Algiers, Mouloud Mammeri, 2019).
7. Sassi M, Electronic Management, a comparative study, Master Thesis in Public Law, (Akli Mohand Oulhaj University|2016).

Third: Research and Articles

1. Al-Qaisi. H, Electronic Administration and Public Service Provision, Published Research, Journal of Law – (College of Law, Al-Mustansiriya University, Vol. 4, Issue 16| 2012).

2. Al-Aboudi A, The Legal Framework for Electronic Government, (Journal of Legal and Political Sciences, College of Law and Political Science, Diyala University, First Issue| 2012).
https://www.lawjur.uodiyala.edu.iq/index.php/jjps/article/view/263.

Fourth: Judicial Rulings and Decisions

1. The ruling of the Supreme Administrative Court in Egypt No. (7402) of (2003).